

No. 54815*

**Germany
and
Tunisia**

Agreement between the Government of the Federal Republic of Germany and the Government of the Republic of Tunisia on cooperation in the field of security. Berlin, 26 September 2016

Entry into force: *22 August 2017 by notification, in accordance with article 13*

Authentic texts: *Arabic, French and German*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Germany, 4 December 2017*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Allemagne
et
Tunisie**

Accord entre le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne et le Gouvernement de la République tunisienne relatif à la coopération en matière de sécurité. Berlin, 26 septembre 2016

Entrée en vigueur : *22 août 2017 par notification, conformément à l'article 13*

Textes authentiques : *arabe, français et allemand*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Allemagne, 4 décembre 2017*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

الفصل الخامس عشر

التسجيل

تتولّى حكومة جمهورية ألمانيا الاتّحادية تسجيل هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة طبقاً للفصل 102 من ميثاق الأمم المتحدة وذلك بمجرد دخوله حيّز التنفيذ. ويتمّ إعلام الطرف المتعاقد الآخر باستكمال التسجيل وكذلك برقم التسجيل حالما يتمّ تأكيد ذلك من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة.

حرّز بـ Berlin في 26.09.2016

في نظيرين أصليين باللغات الألمانية والعربية والفرنسية، لكل منهما نفس الحجية. في صورة الاختلاف في التأويل بين النص باللغة الألمانية والعربية يتمّ اعتماد النص باللغة الفرنسية.

عن حكومة

الجمهورية التونسية

اللاوي كبتير

عن حكومة

جمهورية ألمانيا الاتحادية

Steffen Heisterkamp

الإجراءات القضائية بشأن المسائل الجنائية. المعطيات و المعلومات التي يتم استلامها بموجب هذا الاتفاق لا يجوز استخدامها لهذا الغرض دون الموافقة المسبقة للطرف المطلوب منه بما يتفق والقوانين الداخلية السارية لديه أو بما يتفق مع ما هو معمول به في الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بشأن المساعدة القضائية في المسائل الجنائية.

الفصل الثالث عشر

الدخول حيز التنفيذ وانتهاء سريان اتفاقات دولية سابقة

- (1) يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بداية من تاريخ تلقي الإشعار الثاني والأخير الذي يعلم بموجبه أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر بإتمام الإجراءات الداخلية اللازمة لذلك.
- (2) عند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يلغي ويعوض اتفاق التعاون المبرم في 07 أبريل 2003 بين حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وحكومة الجمهورية التونسية في مجال مكافحة الجرائم الخطيرة.
- (3) يمكن مراجعة هذا الاتفاق باتفاق مشترك بطلب من أحد الطرفين المتعاقدين، وتدخل التتقيقات المتوصل إليها حيز التنفيذ طبقاً للإجراءات الواردة بالفقرة الأولى من هذا الفصل.

الفصل الرابع عشر

مدة الاتفاق

هذا الاتفاق مبرم لمدة غير محددة، ويمكن لكل من الطرفين المتعاقدين إنهاء هذا الاتفاق كتابياً عبر القنوات الدبلوماسية. وينتهي العمل بموجبه بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تلقي إشعار في هذا الشأن من الطرف المتعاقد الآخر.

الفصل الحادي عشر

حدود التعاون

(1) يمكن لكل طرف متعاقد رفض التعاون بموجب هذا الاتفاق كلياً أو جزئياً أو أن يضع شروطاً لذلك إذا كان التعاون:

- 1- يمس سيادته أو أمنه أو غير ذلك من مصالحه الجوهرية،
- 2- يتعارض مع قوانينه الداخلية السارية وخصوصاً في حالة المساعدة الفنية بعد الكوارث والحوادث الخطيرة التي تقع على عاتق الولايات الألمانية،
- 3- يشكل خطراً على تحقيقات أو إجراءات جارية،
- 4- يتناقض مع أمر قضائي صادر في إقليمه،
- 5- يتعلق بفعل لا يعاقب عليه جنائياً وفقاً لقوانين الطرف المتلقي للطلب.

(2) على الطرف المتعاقد الراض للتعاون إبلاغ الطرف المتقدم بالطلب خطياً عن أسباب الرفض لطلبه.

الفصل الثاني عشر

احترام القوانين والمعايير القانونية للأطراف المتعاقدة وتطابقها مع الاتفاقيات الدولية الأخرى

(1) يتعاون الطرفان المتعاقدان في كافة المجالات الواردة في هذا الاتفاق مع مراعاة قوانينهم الوطنية السارية.

(2) لا تتأثر من خلال هذا الاتفاق أحكام التشريعات الداخلية في مسائل تسليم المجرمين و غيرها من حالات المساعدة القضائية في المسائل الجنائية وكذلك في حالات تقديم المساعدة الرسمية والقانونية في المسائل الجبائية وغيرها من التزامات الطرفين المتعاقدين المترتبة على اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف. ولا يشكل هذا الاتفاق أساساً لطلب معطيات أو معلومات بهدف استخدامها قرائن وأدلة في

- 3- تتكفل الجهة المرسله بالتأكد من صحة المعطيات التي سيتم تمكين الطرف الآخر منها ومن ضرورتها وتناسبها مع الغاية المرجوة للإرسالية ومن مدى احترامها للتشريعات الوطنية المتصلة بالقيود على الإرساليات. ويتم رفض كل إرسالية إذ توفرت للجهة المرسله أسباب تؤدي إلى الاعتقاد بأن هناك انتهاك محتمل لمقتضيات التشريعات الوطنية أو أن الإرسالية من شأنها الإضرار بالمصالح الخاصة للأفراد المعنيين. إذا ثبت عدم صحة المعطيات المرسله أو أنه تم إرسال بيانات محذور إرسالها يتعين إعلام ودون تأجيل الجهة المتلقية التي يتوجب عليها العمل على تصحيحها أو إلغائها بشكل فوري.
- 4- يحق للشخص المعني وبطلب منه، الحصول على أية معلومة حول المعطيات المتوفرة والتي تخصه، وكذلك حول أوجه استغلالها والغاية منها. ويمارس حق الشخص المعني في أن يتم إعلامه في إطار احترام تشريعات الطرف المتعاقد على أرض الجهة التي يتقدم بطلب الحصول على المعلومة فيها. ويمكن رفض هذه المعلومة إذا كانت مصلحة الدولة في عدم إعطاء المعلومة تغلب على مصلحة المتقدم بالطلب.
- 5- إذا تضرر شخص ما بصورة غير قانونية في سياق إرسال المعطيات بموجب هذا الاتفاق يتوجب على الجهة المتلقية للمعطيات تعويض ذلك الشخص عن الأضرار التي لحقت به، وفقا لقوانينها الداخلية ذات الصلة، ولا يمكنها أن تتعلل بأن الذي تسبب بالأضرار هي الجهة المرسله للمعطيات، ويقوم الطرف المرسل بخلاص الطرف المتلقي في كامل قيمة مبلغ التعويض المدفوع إذا كان عن أضرار مترتبة عن استخدام معطيات غير صحيحة أو منقولة بصورة غير مشروعة.
- 6- تشير الجهة المرسله عند إرسال معطيات إلى الآجال التي يحددها تشريعها الداخلي للاحتفاظ بهذه المعطيات والتي يتوجب على الجهة المتلقية إتلاف المعطيات عند انقضائها. ويجب إتلاف هذه المعطيات بصرف النظر عن الآجال حالما يتبين أنها أصبحت غير ضرورية للغايات التي أرسلت من أجلها.
- 7- يتوجب على الجهتين، المرسله والمتلقية، توثيق إرسال وتلقي المعطيات.
- 8- تلتزم الجهتان، المرسله والمتلقية، بحماية المعطيات المرسله بطريقة ناجعة وعدم تعرضها للاطلاع عليها أو تغييرها أو الإفشاء بها من غير المصرح لهم.

(2) يبلغ الطرفان المتعاقدان بعضهما البعض عبر القنوات الدبلوماسية عن أي تغيير في اختصاصات أو مسميات السلطات التي تقوم بتنفيذ هذا الاتفاق.

الفصل التاسع

الاستشارات و بروتوكول التنفيذ

يتشاور الطرفان المتعاقدان بعد التفاهم على ذلك إذا لزم الأمر لغرض زيادة فعالية التعاون بموجب الفصل الأول إلى الفصل الرابع، ويمكن خطيا بشكل منفصل تحديد تفاصيل وإجراءات التعاون المتفق عليه الواردة في الفصل الأول إلى الفصل الرابع.

الفصل العاشر

حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

يتم إرسال المعطيات الشخصية - وتسمى فيما يلي "معطيات" - واستخدامها في إطار هذا الاتفاق من قبل سلطات الطرفين المتعاقدين المذكورة في الفصل الثامن مع مراعاة القانون الوطني لكلا الطرفين، وذلك وفقا للأحكام التالية :

- 1- تقوم الجهة المتلقية للمعطيات التابعة لطرف متعاقد، وبناء على طلب من الجهة المرسله التابعة للطرف المتعاقد الآخر، بإبلاغها أوجه استغلال هذه المعطيات والنتائج التي تم التوصل إليها.
- 2- لا يجوز للجهة المتلقية استغلال المعطيات المشار إليها إلا للغايات المعلنة في هذا الاتفاق وفقا للضوابط المحددة من الجهة المرسله، علاوة على إمكانية استغلال هذه المعطيات لتجنب وكشف الانتهاكات الخطيرة والتوقي من التهديدات الجسيمة التي تستهدف الأمن العام.

(4) لا يجوز كشف المعلومات المرسلة إلى طرف ثالث من دون موافقة خطية مسبقة من الطرف المرسل للمعلومات.

الفصل الثامن

الهيئات المختصة

(1) يتم التعاون بين الطرفين المتعاقدين من أجل تنفيذ هذا الاتفاق مباشرة بين السلطات المختصة الآتي ذكرها وبواسطة كل من الخبراء المحددين من قبلهما:

1- السلطات المختصة من جانب حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية:

- أ) الوزارة الاتحادية للداخلية.
- ب) الوزارة الاتحادية للمالية.
- ت) الوزارة الاتحادية للصحة.
- ث) المكتب الاتحادي للتحقيق الجنائي.
- ج) الديوان المركزي للشرطة الاتحادية.
- ح) المكتب الجنائي للجمارك.
- خ) المعهد الاتحادي للعقاقير والمنتجات الطبية.
- د) الديوان الاتحادي للحماية المدنية والمساعدة عند الكوارث.
- ذ) الوكالة الاتحادية للمساعدات الفنية.

2- السلطة المختصة من جانب حكومة الجمهورية التونسية:

- ت) وزارة الداخلية.
- ث) وزارة المالية (مصالح الديوانة).
- ج) وزارة العدل.
- ح) وزارة الصحة.

التقنية الضرورية قصد إدخال البيانات البيومترية في وثائق السفر الخاصة بكل منهما إن لم يكن ذلك قد تحقق بعد ويقوم الطرفان المتعاقدان بدعم مساعي منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) لتوحيد المعايير مع مراعاتهما للتوصيات المتخذة في الغرض، وسوف يطلع الطرفان المتعاقدان بعضهما على الإجراءات المتخذة بخصوص وثائق السفر لدى كل منهما و يتبادلان نماذج من وثائق السفر.

الفصل السابع

طلبات للحصول على المعلومات

(1) يتم إرسال المعلومات من قبل السلطات المختصة لدى أحد الطرفين المتعاقدين والموضحة في الفصل الثامن مع مراعاة التشريعات الوطنية للطرفين المتعاقدين وبناء على طلب خطي من السلطات المختصة للطرف المتعاقد الآخر، ويمكن في الحالات العاجلة تقديم الطلب أيضا شفاهيا على أن يتم بشكل فوري تأكيد ذلك كتابيا.

(2) يُرسل الطلب بموجب الفقرة 1 باللغة الألمانية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو بلغة أخرى متفق عليها من قبل الطرفين المتعاقدين ويتضمن بالخصوص :

- 1- معلومات تتعلق بالغرض من الطلب،
- 2- المعلومات الضرورية للاستجابة للطلب،
- 3- تحديد ما هي المعلومات المطلوب إرسالها،
- 4- تحديد آجال الطلب (عند الحاجة).

(3) تُرسل السلطات المختصة لدى كل طرف متعاقد وفقا لقوانينها الوطنية معلومات للسلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد الآخر، حتى دون طلب، إذا كانت هذه المعلومات ذات أهمية بالنسبة للطرف المتعاقد الآخر في منع ومكافحة والتحقيق في الأفعال الإجرامية للجريمة المنظمة والجرائم الخطيرة.

الوطني، مثل وضع نُظْم إنذار مندمجة أو حماية البنية التحتية الحيوية أو تحليل المخاطر أو الحماية من مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والمشعة والنووية (تهديدات NRBC)، وذلك حسب ما تقتضيه الحاجة.

- 2- يتم تعزيز الدعم المتبادل في مجال التكوين المستمر والتخصصي للأطر القيادية.
- 3- يتم بقدر الإمكان تحضير وتنفيذ تدريبات مشتركة.
- 4- توفد وفقا لتوافر الأفراد والمعدات فرق لإدارة تداعيات الكوارث والحوادث الخطيرة.

الفصل الخامس

إلحاق موظفي اتصال

(1) يمكن لأحد الطرفين المتعاقدين، عند الحاجة، إلحاق موظفي اتصال لدى الطرف المتعاقد الآخر وذلك بعد موافقة هذا الأخير.

(2) يؤمن موظفو الاتصال الدعم والمشورة دون ممارسة صلاحيات السلطات العمومية، ويوفرون المعلومات ويؤدون مهامهم في إطار تعليمات الطرف المتعاقد الذي ألحقهم مع مراعاة القانون الداخلي للطرف المتعاقد المستضيف لهم.

الفصل السادس

سلامة وثائق السفر

يتعهد الطرفان المتعاقدان بضمان القدر الأعلى من سلامة وثائق السفر من التزوير والتدليس. واعتبارا لاستخدام كلا الطرفين لوثائق سفر تحترم المعايير الدولية فإنه يتعين عليهما التثبت من مدى احترام هذه الوثائق للحد الأدنى من معايير السلامة عملا بتوصيات منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) والمتعلقة بمعايير السلامة الدنيا لوثائق السفر المقروءة آليا حيث يعمل الطرفان في أقرب وقت ممكن على القيام بالتعديلات الضرورية. إضافة إلى ذلك يعمل الطرفان على دفع التقدم في أعمال التطوير

ب) المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالهجرة غير الشرعية وخاصة الهجرة بمساعدة المهربين.

(2) تحقيقا لغاية التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية يعمل الطرفان المتعاقدان في حدود قدراتهما والموارد المتاحة وفقا للفصل الثاني عشر على :

- 1- إجراء تدريب موظفي القنصليات وسلطات الهجرة من كلا الطرفين، بما في ذلك تدريب خاص لتقييم الوثائق والشهادات الرسمية المزيفة والمزورة واستعمال البيانات البيومترية.
- 2- دعم التعاون مع البلدان المجاورة و دول العبور لتحسين مراقبة الحدود وتدعيمها.
- 3- دعم إدخال أساليب (طرق) البيانات البيومترية وضمان سلامة وثائق الهوية الشخصية الوطنية.
- 4- دفع تنفيذ حملات التوعية والإعلام حول مخاطر الهجرة غير الشرعية والجريمة المتعلقة بشبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

الفصل الرابع

التعاون في مجال الحماية المدنية

(1) يتعاون الطرفان المتعاقدان في حدود قدراتهما والموارد المتاحة في إطار التشريع الجاري به العمل في بلديهما وعلى أساس طوعي في مجال التكوين والتجهيز بالمعدات للحماية المدنية وفي إدارة الكوارث و الحوادث الخطيرة.

(2) تحقيقا لهذه الغاية يعمل الطرفان المتعاقدان، وفقا للفصل الثاني عشر، على تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين السلطات والخبراء، وذلك بأن:

- 1- يتبادل الخبراء حسب الحاجة معرفتهم طوعا حول أنواع وأساليب المساعدة التقنية في حالات الكوارث أو الحوادث الخطيرة بما في ذلك العناصر الجوهرية لحماية السكان على الصعيد

- 11- يتعاون الطرفان المتعاقدان في مجال التكوين الأساسي والمستمر خاصة خلال تنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية وتمارين تطبيقية وإرسال خبراء لتبادل الخبرات وكذلك للمساعدة في تطوير برامج التكوين الأساسي والمستمر.
- 12- توفير المساعدة التقنية في حالات معينة وفقا للموارد البشرية والمالية المتاحة لكل من الطرفين المتعاقدين.
- 13- عقد اجتماعات عمل عند الحاجة وفي إطار قضايا تحقيق محددة من أجل إعداد تدابير مشتركة و تنفيذها.

(3) يتفق الطرفان المتعاقدان على التعاون خاصة في حالات ارتكاب أعمال إجرامية أو إرهابية أو الإعداد لها في أراضي أحدهما، وعند وجود دلائل على أن هذه الأعمال موجهة ضد أحد الطرفين المتعاقدين أو من شأنها تهديد سلامة أراضيهم.

الفصل الثالث

التعاون في مجال الهجرة

(1) تدعم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية في حدود إمكانياتها ومواردها حكومة الجمهورية التونسية في مجال إعداد وتنفيذ التشريعات والتدابير التي من شأنها دعم قدراتها قصد التحكم المنتظم والتعاوني في مجال الهجرة. وتشمل هذه الأحكام القانونية والتدابير، على وجه الخصوص، المجالات التالية:

- 1- ضمان حماية حقوق المهاجرين واللاجئين وفقا للمعايير الدولية.
- 2- توفير خدمات المعلومات والتوجيه :

(أ) المتصلة بطرق الهجرة القانونية إلى أراضي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولا سيما المتعلقة بالشروط الإطارية القانونية والواقعية لتتقل مواطني بلد آخر (لفترة محدودة) حسب احتياجات أسواق العمل وظروف المعيشة والعمل في البلدان المقصودة المختلفة داخل الاتحاد الأوروبي.

- 2- التواصل الثنائي عند الاقتضاء، طبقاً لمقتضيات الفصل العاشر ولغرض الوقاية ومكافحة وكشف الجرائم الخطيرة أو لتلافي في حالات واقعية تهديدات خطيرة تمس بالأمن العام، حول المعلومات والمعطيات الشخصية المتعلقة بالأشخاص المشاركين في ارتكاب الجرائم وحول أجهزة وهياكل المنظمات والجماعات الإجرامية والروابط القائمة بينهم وحول السلوكيات المميزة لمرتكبي الجرائم من الأفراد والجماعات والظروف خاصة زمن ومكان الجريمة، طرق ووسائل ارتكابها وخصوصياتها، إضافة إلى القواعد الجزائية التي وقع انتهاكها والتدابير المتخذة في شأنها.
- 3- تنفيذ التدابير العملية في حدود ما يسمح به قانون الطرف المتعاقد بناء على طلب منه، وذلك بالسماح بإيفاد ممثلين عن السلطات المختصة من الطرف الآخر المتعاقد عند تنفيذ تلك التدابير.
- 4- التعاون في التحقيقات الميدانية من خلال تضايف أعمال شرطة كلا الطرفين، ويتبادلان من أجل ذلك المساعدة على مستوى الأشخاص والتجهيزات والتنظيم.
- 5- وضع تدابير مشتركة تهدف إلى الوقاية ومكافحة والكشف عن الأعمال غير القانونية، خاصة فيما يتعلق بالمخدرات والسلاتف المنصوص عليها بالنقطة 3 من الفقرة الأولى من الفصل الثاني.
- 6- تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بالخصوص بالطرق الشائعة للجريمة الدولية وكذلك الأشكال الجديدة الخاصة لارتكاب الانتهاكات.
- 7- تبادل الخبرات المتعلقة بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية التي ترتكب باستخدام المواد والأسلحة الكيماوية بالإضافة إلى التقنيات الحديثة المستعملة في التغلب على تبعات هذه الجرائم.
- 8- التعاون حسب الحاجة في مجال البحوث الخاصة بعلم الجنائيات والتقنيات الجنائية، وتبادل نتائج البحوث.
- 9- التعاون في مجال الخبرات المتصلة بعلم التقييم الجنائي.
- 10- تبادل عينات من قطع متأتية من جرائم أو كانت قد استُخدمت من أجل ارتكابها أو يتم استخدامها في سوء الاستغلال.

- 5- التوسط بالبعاء والاتجار بالبشر .
- 6- تهريب الأشخاص والهجرة غير الشرعية.
- 7- التصنيع والاتجار غير المشروع والتهريب للأسلحة والذخيرة والمتفجرات والمواد الكيميائية الخطرة والأسلحة البيولوجية إضافة إلى المواد والأسلحة المشعة والنووية.
- 8- الاتجار غير المشروع بالسلع والبرامج والتكنولوجيات الممكن استخدامها لأغراض مزدوجة.
- 9- الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي .
- 10- ابتزاز المال وابتزاز إتاوات الحماية واختطاف البشر من أجل الابتزاز .
- 11- صنع العملة المزيفة وتوزيعها، وتدليس وسائل الدفع بالعملة الكتابية أو السندات واستخدام وسائل دفع بعملة كتابية أو سندات مدلسة أو مزيفة.
- 12- تدليس أو تزوير الوثائق والشهادات الرسمية.
- 13- الجرائم المتعلقة بالملكية.
- 14- الاتجار الدولي بالسيارات المسروقة.
- 15- الاحتيال بما في ذلك الاحتيال على الإعانات المالية.
- 16- التهريب الضريبي والجمركي.
- 17- الفساد.
- 18- الغش في لعب الورق و ألعاب القمار غير المشروعة.
- 19- غسيل الأموال.
- 20- الجرائم ضد البيئة.
- 21- الجرائم المتعلقة بالحاسوب.
- 22- الجرائم ضد الملكية الفكرية أو قرصنة المنتوجات والعلامات التجارية.

(2) تحقيقا لهذه الغاية، وعملا بمقتضيات الفصل الثاني عشر، يعمل الطرفان المتعاقدان في حدود قدرتهما والموارد المتاحة على:

- 1- تبادل الخبراء من أجل تبادل المعلومات حول أنواع وأساليب منع ومكافحة الجريمة وفي مسألة المقاربات الخاصة المتعلقة بمكافحة الجريمة وعلم الأدلة الجنائية.

المساعدات الفنية بجمهورية ألمانيا الاتحادية (THW) والديوان الوطني للحماية المدنية بالجمهورية التونسية (ONPC) -

قد اتفقتا على ما يلي :

الفصل الأول موضوع التعاون

يتعاون الطرفان المتعاقدان، في إطار التشريع الجاري العمل به في بلديهما، بواسطة سلطاتهما المختصة، في منع الجريمة المنظمة والإرهاب والجرائم الخطيرة ومكافحتها والتحقيق فيها، وكذلك في مجال الهجرة والنجدة الفنية عند الكوارث والحوادث الخطرة.

الفصل الثاني التعاون في مجال الجريمة المنظمة والجرائم الخطيرة والإرهاب

(1) يتعاون الطرفان المتعاقدان، في إطار التشريع الجاري العمل به في بلديهما في منع وردع والكشف عن الجرائم الجنائية المرتبطة بالجريمة المنظمة والإرهاب، وخاصة في المجالات التالية:

- 1- جرائم على الحياة والجسد والصحة والحرية الشخصية.
- 2- الإرهاب وتمويل الإرهاب.
- 3- التصنيع، والإنتاج، والاستخراج، والإعداد، والتخزين، والاستيراد والتصدير والعبور، والاتجار غير المشروع بالمخدرات (المواد الإدمانية والمؤثرات العقلية) والمواد التي يتم استخدامها في الإنتاج غير المشروع للمخدرات (المواد الأساسية أو السلائف).
- 4- الجرائم المتعلقة بالأدوية.

إن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية
وحكومة الجمهورية التونسية
ويشار إليهما فيما يلي "بالطرفين المتعاقدين" -

إذ تحدهما الإرادة المشتركة لمزيد دعم علاقات الصداقة بين جمهورية ألمانيا الاتحادية
والجمهورية التونسية وتطويرها،

وإيماننا منهما بأهمية التعاون من أجل منع الجريمة ومكافحتها والتحقيق فيها بصورة فعالة،
وخصوصا الجريمة المنظمة والخطيرة، والإرهاب، وجرائم المخدرات وسلائفها، والاتجار غير المشروع
بالأسلحة وكذلك الهجرة غير الشرعية وتهريب الأشخاص مع الحفاظ على حماية اللاجئين،

ورغبة منهما في تعزيز التعاون من أجل الدعم المتبادل والمساعدة المتبادلة في حالات
الكوارث والحوادث الخطرة لصالح السكان،

وإذ يحدهما الحرص على حماية مواطني بلديهما وغيرهم من الأشخاص في إقليم بلديهما
بشكل ناجع من الأفعال الإجرامية،

وبالنظر إلى أن تيارات الهجرة تشكل تحديا كبيرا يواجهه في الوقت الراهن مجتمعا الطرفين
المتعاقدين وحكومتاهما،

وتصميما منهما على المشاركة بنشاط في التعاون بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد للهجرة
بين أفريقيا وأوروبا،

واعترافا منهما بأهداف ومبادئ الاتفاقيات المبرمة بموجب القانون الدولي التي صادقت عليها
دولتاهما وكذلك بقرارات الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب،
والمساعدات الإنسانية وكذلك بإعلان النوايا المشترك الموقع في 13 ديسمبر 2011 بين هيئة

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاق

بين

حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

وحكومة الجمهورية التونسية

حول التعاون في مجال الأمن

[FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS]

Accord

entre

le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne

et

le Gouvernement de la République tunisienne

relatif à

la coopération en matière de sécurité

Le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne
et
le Gouvernement de la République tunisienne,
ci-après dénommés « les Parties contractantes » -

Soucieux de consolider et développer davantage les relations amicales entre la République fédérale d'Allemagne et la République tunisienne,

Convaincus que la coopération revêt une grande importance pour prévenir, combattre et élucider efficacement les infractions, notamment celles du crime organisé, de la grande criminalité, du terrorisme, de la criminalité liée aux stupéfiants et à leurs précurseurs, du trafic illégal d'armes ainsi que, dans le respect de la protection des réfugiés, de la migration illégale et de l'introduction clandestine de personnes,

Désireux de se soutenir réciproquement et de renforcer la coopération dans le domaine de l'assistance mutuelle en cas de catastrophes ou d'accidents graves au profit de la population,

Animés du désir de protéger efficacement les citoyens de leurs États et les autres personnes présentes sur leur territoire national contre les infractions,

Considérant que les flux migratoires constituent un grand défi auquel les sociétés et les Parties contractantes sont actuellement confrontées,

Déterminés à participer activement à la coopération entre les États d'origine, de transit et de destination des migrations entre l'Afrique et l'Europe,

Rappelant les objectifs et principes des instruments de droit contraignants pour les deux États,

ainsi que les résolutions des Nations Unies et de leurs institutions spécialisées dans le domaine de la lutte contre la criminalité et le terrorisme et de l'aide humanitaire et la Déclaration d'intention commune du 13 décembre 2011 entre l'Agence Fédérale de Secours Technique de la République fédérale d'Allemagne (THW) et l'Office national de la protection

civile de la République tunisienne (ONPC) -

sont convenus de ce qui suit :

Article 1

Objet de la coopération

Dans le respect de leur droit national respectif, les Parties contractantes coopèrent, par le biais de leurs services compétents respectifs, en matière de prévention, de répression et d'élucidation d'infractions pénales liées au crime organisé, à la grande criminalité et au terrorisme, ainsi que dans le domaine de la migration et de l'assistance technique en cas de catastrophes ou d'accidents graves.

Article 2

Coopération dans le domaine du crime organisé, de la grande criminalité et du terrorisme

(1) Dans le respect de leur droit national respectif, les Parties contractantes coopèrent en matière de prévention, de répression et d'élucidation d'infractions liées au crime organisé, à la grande criminalité et au terrorisme, notamment dans les domaines suivants :

1. atteintes à la vie, à l'intégrité physique et à la santé ainsi qu'à la liberté individuelle ;
2. terrorisme et financement du terrorisme ;
3. culture, fabrication, production, préparation, stockage, importation, exportation, transit et trafic illicites de stupéfiants (drogues, substances psychotropes) ainsi que de substances souvent utilisées pour la fabrication illicite de stupéfiants (précurseurs) ;

4. criminalité dans le domaine des médicaments ;
5. proxénétisme et traite des êtres humains ;
6. introduction clandestine de personnes et migration illégale ;
7. fabrication illicite, trafic illicite et contrebande d'armes, de munitions et d'explosifs ainsi que d'armes et matières dangereuses chimiques, d'agents et armes biologiques ainsi que de substances et armes radioactives et nucléaires ;
8. trafic illicite de biens, de logiciels et de technologies à double usage potentiel ;
9. trafic illicite de biens culturels ;
10. racket, extorsion de fonds et enlèvement aux fins d'extorsion ;
11. fabrication et diffusion de fausse monnaie, falsification de moyens de paiement scripturaux ou de titres ainsi qu'utilisation de moyens de paiement scripturaux ou de titres falsifiés ;
12. contrefaçon et altération de documents et actes officiels ;
13. atteintes à la propriété ;
14. trafic international de véhicules volés ;
15. fraude, y compris fraude aux subventions ;
16. fraude fiscale et douanière ;
17. corruption ;
18. fraude au jeu et jeux de hasard illicites ;

19. blanchiment d'argent ;
20. atteintes à l'environnement ;
21. criminalité informatique ;
22. atteintes à la propriété intellectuelle et/ou piratage et contrefaçon.

(2) À cet effet et conformément aux dispositions de l'article 12, les Parties contractantes, dans la mesure de leurs possibilités et des moyens disponibles,

1. échangeront des experts aux fins d'une information mutuelle sur les modes et méthodes de prévention et de répression de la criminalité, et en matière d'approches spécifiques relatives à la répression de la criminalité et à la police scientifique et technique ;
2. se communiqueront mutuellement conformément aux dispositions de l'article 10, dans la mesure où ceci s'impose pour prévenir, combattre et élucider des infractions graves ou pour écarter, dans un cas concret, une menace grave pour la sécurité publique, les informations et données personnelles concernant les personnes ayant participé à des infractions, les structures des bandes de malfaiteurs et des organisations criminelles et les liens entre eux, les comportements typiques de malfaiteurs ou de bandes, les faits, notamment l'heure et le lieu de perpétration de l'infraction, le mode de perpétration, les moyens utilisés, les particularités ainsi que les normes pénales violées et les mesures prises ;
3. mettront en œuvre, sur requête, les mesures opérationnelles admises par le droit de la Partie contractante respectivement requise ; elles pourront à ce titre autoriser la présence de représentants des autorités compétentes de l'autre Partie contractante lors de la mise en œuvre des mesures opérationnelles ;
4. coopéreront lors d'enquêtes opérationnelles par des mesures policières concertées, et se prêteront, à cet effet, un soutien au niveau du personnel, du matériel et de l'organisation ;

5. mettront en œuvre des mesures conjointes visant à prévenir, combattre et élucider les actes illicites impliquant des stupéfiants et des précurseurs visés au paragraphe 3 de l'alinéa premier de l'article 2 ;
6. échangeront leurs expériences et des informations relatives notamment aux méthodes courantes de la criminalité internationale ainsi qu'à de nouvelles manifestations de la perpétration d'infractions ;
7. échangeront leurs expériences relatives à la prévention et à la répression des infractions terroristes commises en utilisant des matières et armes chimiques ainsi qu'aux techniques modernes de gestion des incidences des émissions y afférentes ;
8. coopéreront en fonction des besoins dans le domaine de la recherche criminalistique et criminologique et échangeront les résultats de la recherche ;
9. coopéreront dans le domaine des expertises criminalistiques ;
10. se fourniront mutuellement des échantillons d'objets obtenus par ou utilisés dans des infractions ou à des fins abusives ;
11. se soutiendront mutuellement dans la formation initiale et continue, notamment par l'organisation de séminaires, de cours et d'exercices pratiques, par l'envoi d'experts pour des échanges d'expériences ainsi que par l'élaboration de programmes de formation initiale et continue ;
12. se prêteront une assistance technique dans des cas concrets en fonction des ressources humaines et financières dont dispose respectivement chaque Partie contractante ;
13. tiendront, selon les besoins et dans le cadre de procédures d'enquête concrètes, des réunions de travail en vue de préparer et de mettre en œuvre des mesures conjointes.

(3) Les Parties contractantes coopèrent notamment dans les cas où des actes criminels ou terroristes ou des préparatifs à de tels actes interviennent sur le territoire de l'une des Parties contractantes et où des indices portent à croire que ces actes concernent également le territoire de l'autre Partie contractante ou sont susceptibles de menacer sa sécurité.

Article 3

Coopération dans le domaine de la migration

(1) Dans la mesure de ses possibilités et des moyens disponibles, le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne soutient le Gouvernement de la République tunisienne dans l'élaboration et la mise en œuvre de réglementations légales et de mesures de renforcement des capacités dans la gestion des migrations en vue d'aboutir à une maîtrise ordonnée et coopérative de la migration. Ces réglementations légales et mesures couvrent notamment les domaines suivants :

1. garantie de la protection des droits des migrants et réfugiés selon les normes internationales ;
2. mise à disposition de prestations d'information et d'orientation
 - a) relatives aux voies de migration légales vers le territoire des États membres de l'Union européenne (UE) et notamment relatives aux conditions-cadre juridiques et factuelles de l'immigration (à durée limitée) de ressortissants d'États tiers, aux besoins des marchés de l'emploi ainsi qu'aux conditions de vie et de travail dans les différents États de destination au sein de l'UE ;
 - b) relatives aux risques liés à la migration illégale, notamment à la migration faisant appel à l'aide de passeurs.

(2) Dans l'optique de la coopération dans le domaine de la migration illégale, et dans la mesure de leurs possibilités et des moyens disponibles ainsi que conformément aux dispositions de l'article 12, les Parties contractantes

1. organiseront des formations d'agents des consulats et des autorités chargées de la migration des deux Parties contractantes, entre autres des séminaires spécifiques sur l'identification des documents ou actes officiels falsifiés ou altérés et sur l'utilisation des procédés biométriques ;
2. soutiendront la coopération avec les États voisins et de transit en vue d'améliorer et de renforcer les contrôles aux frontières ;
3. soutiendront l'introduction de procédés biométriques et la garantie de la sécurité des documents d'identité nationaux ;
4. promouvoir la mise en œuvre de campagnes de sensibilisation et d'information sur les risques de la migration illégale, de la criminalité liée aux filières d'immigration clandestine et de la traite des êtres humains.

Article 4

Coopération dans le domaine de la protection civile

(1) Dans la mesure de leurs possibilités et des moyens disponibles, les Parties contractantes coopèrent, dans le respect de leur droit national respectif et sur une base volontaire, en matière de formation et d'équipement de protection civile et dans la gestion des catastrophes et accidents graves.

(2) À cet effet, les Parties contractantes renforceront, conformément aux dispositions de l'article 12, l'échange d'informations et d'expériences entre les autorités et experts en :

1. faisant échanger, en fonction des besoins, les experts concernant leurs savoirs sur les modes et méthodes de l'assistance technique en cas de catastrophes ou d'accidents graves ainsi que sur les éléments clé du système national de protection des populations, tel que la mise sur pied de systèmes d'alerte intégrés, la protection des infrastructures critiques, l'analyse des risques, et la protection contre les menaces nucléaires, radiologiques, biologiques et chimiques (menaces NRBC) ;

2. intensifiant le soutien mutuel dans la formation continue et spécialisée des cadres dirigeants ;
3. préparant et réalisant si possible des exercices conjoints ;
4. envoyant, dans la mesure où les personnels et équipements sont disponibles, des équipes de gestion des conséquences des catastrophes et accidents graves.

Article 5

Détachement de fonctionnaires de liaison

(1) En cas de besoin et avec l'autorisation de l'autre Partie contractante, une Partie contractante peut détacher des fonctionnaires de liaison.

(2) Les fonctionnaires de liaison assurent des fonctions consultatives et d'assistance sans exercer à titre autonome des pouvoirs de puissance publique. Ils fournissent des renseignements et assument leurs missions dans le cadre des instructions de la Partie contractante qui les détache et dans le respect du droit national de la Partie contractante qui les accueille.

Article 6

Sécurité des documents de voyage

Les Parties contractantes s'engagent à assurer le plus haut niveau de sécurisation des documents de voyage contre la falsification ou la contrefaçon. Étant donné que les deux États utilisent des documents de voyage respectant les normes internationales, ils les vérifieront désormais sur le plan du respect des normes minimales de sécurité recommandées par l'Organisation de l'aviation civile internationale (OACI) relatives aux documents de voyage lisibles à la machine, et procéderont le cas échéant dans les plus brefs délais aux adaptations nécessaires. En outre, ils font avancer les travaux de développement technique nécessaires pour intégrer des éléments biométriques dans leurs documents de voyage respectifs dans la mesure où tel n'est pas encore le cas. Les deux

Parties contractantes soutiennent les efforts de normalisation de l'OACI en tenant compte des recommandations en la matière. Les Parties contractantes coopèrent dans le domaine de la sécurité des documents de voyage, s'informent mutuellement des mesures prises concernant leurs documents de voyage respectifs et échangent des modèles des documents de voyage.

Article 7

Requêtes d'information

(1) La transmission d'informations est réalisée, dans le respect du droit national des Parties contractantes, par les services compétents d'une Partie contractante visés à l'article 8, sur requête écrite des services compétents de l'autre Partie contractante. Dans les cas d'urgence, la requête peut également être transmise oralement ; elle devra cependant sans délai être confirmée par écrit.

(2) La requête visée à l'alinéa premier du présent article est formulée en langue allemande, anglaise, française ou dans une autre langue convenue par les Parties contractantes, et comprend notamment :

1. des informations sur les fins poursuivies par cette requête,
2. les informations nécessaires pour répondre à la requête,
3. l'indication des informations à transmettre, et
4. si nécessaire, les délais de réponse pour cette requête.

(3) Même sans requête, les services compétents d'une Partie contractante transmettent, dans le respect de leur droit national, des informations aux services compétents de l'autre Partie contractante lorsque celles-ci sont importantes pour l'autre Partie contractante dans la prévention, la répression et l'élucidation d'infractions du crime organisé et de la grande criminalité.

(4) Les informations transmises ne peuvent pas être divulguées à des tiers sans l'accord écrit préalable de la Partie contractante les ayant transmises.

Article 8
Services compétents

(1) Aux fins de la mise en œuvre du présent accord, la coopération entre les Parties contractantes est assurée directement entre les services nommés ci-après et les experts désignés par ces derniers :

1. Pour le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne, les services compétents sont:
 - a) le Ministère fédéral de l'Intérieur,
 - b) le Ministère fédéral des Finances,
 - c) le Ministère fédéral de la Santé,
 - d) l'Office fédéral de police criminelle,
 - e) l'Office central de la Police fédérale,
 - f) l'Office criminel des douanes,
 - g) l'Institut fédéral des médicaments et des dispositifs médicaux,
 - h) l'Office fédéral pour la protection des populations et l'assistance en cas de catastrophes,
 - i) l'Agence fédérale de secours technique.

2. Pour le Gouvernement de la République tunisienne, les services compétents sont:

- a) le Ministère de l'Intérieur,
- b) le Ministère des Finances (le Service des douanes),
- c) le Ministère de la Justice,
- d) le Ministère de la Santé.

(2) Les Parties contractantes se communiquent, par la voie diplomatique, les changements intervenant au niveau des compétences ou des dénominations des services mettant en œuvre le présent accord.

Article 9

Consultations et protocole d'application

En cas de besoin, les Parties contractantes tiennent des consultations en vue d'améliorer l'efficacité de la coopération visée aux articles 1 à 4. Les détails et procédures de la coopération visée aux articles 1 à 4 peuvent être fixés séparément par écrit.

Article 10

Protection des données à caractère personnel

La transmission et l'utilisation des données à caractère personnel, ci-après dénommées « données », dans le cadre du présent accord sont réalisées par les services compétents des Parties contractantes visés à l'article 8, conformément au droit national de chaque Partie contractante et dans le respect des dispositions suivantes :

1. Le service destinataire d'une Partie contractante informe le service émetteur de l'autre Partie contractante, sur sa requête, de l'utilisation faite des données transmises et des résultats ainsi obtenus.

2. Le service destinataire ne peut utiliser les données qu'aux fins indiquées dans le présent accord et aux conditions déterminées par le service émetteur. Leur utilisation est par ailleurs autorisée pour prévenir et élucider des infractions graves ainsi que pour écarter des menaces graves à la sécurité publique.
3. Le service émetteur est tenu de veiller à l'exactitude des données à transmettre ainsi qu'à leur nécessité et à leur proportionnalité par rapport aux fins prévues de la transmission. À cet égard, les interdictions de transmission applicables en vertu du droit national respectif doivent être respectées. La transmission des données est refusée lorsque le service émetteur est porté à croire que ceci violerait l'objet d'une loi nationale ou porterait atteinte à des intérêts dignes de protection des personnes concernées. S'il s'avère que des données incorrectes ou qui n'auraient pas dû être transmises ont été fournies, le service destinataire doit en être informé sans délai. Celui-ci est tenu de procéder sans délai à la correction ou à l'effacement des données.
4. Sur demande, une personne concernée a droit d'obtenir des informations sur les données existantes la concernant ainsi que sur les fins prévues de leur utilisation. Son droit d'être informée s'exerce dans le respect du droit de la Partie contractante sur le territoire de laquelle elle demande cette information. Une telle information peut être refusée si l'intérêt de l'État à ne pas fournir cette information prévaut sur l'intérêt du demandeur.
5. Le service destinataire est tenu, conformément à son droit national, d'indemniser tout dommage causé illicitement à une personne du fait de la transmission de données en vertu du présent accord. Il ne peut invoquer vis-à-vis de la victime le fait que le dommage ait été causé par le service émetteur. Si le service destinataire est tenu à réparation en raison de l'utilisation de données incorrectes transmises ou de données qui n'auraient pas dû être transmises, le service émetteur rembourse intégralement les sommes versées en réparation par le service destinataire.
6. Lors de la transmission des données, le service émetteur fait connaître les délais que son droit national prévoit pour la conservation de ces données, à l'expiration desquels les données doivent être effacées. Indépendamment de ces délais, les

données transmises doivent être effacées dès qu'elles ne sont plus nécessaires aux fins auxquelles elles ont été transmises.

7. Les services émetteur et destinataire veillent à ce que la transmission et la réception des données soient consignées.
8. Les services émetteur et destinataire sont tenus de protéger efficacement les données transmises contre tout accès, altération et divulgation non autorisés.

Article 11

Limites de la coopération

(1) Chaque Partie contractante peut, en tout ou en partie, refuser la coopération visée par le présent accord, ou la soumettre à des conditions, dans la mesure où cette coopération

1. affecte sa souveraineté, sa sécurité ou d'autres intérêts essentiels,
2. est contraire à son droit national applicable et relève, notamment dans le cas de l'assistance technique en cas de catastrophes ou d'accidents graves, de la compétence des Länder allemands,
3. risque de compromettre ses enquêtes ou ses opérations en cours,
4. est contraire à une ordonnance judiciaire rendue sur son territoire national,
5. concerne un acte qui n'est pas sanctionné pénalement dans le droit de la partie requise.

(2) La Partie contractante qui refuse la coopération est tenue d'informer par écrit la Partie contractante requérante des motifs du refus.

Article 12

Respect des lois et autres dispositions légales des Parties contractantes et rapport avec
d'autres instruments internationaux

(1) La coopération des Parties contractantes dans tous les domaines visés dans le présent accord se réalise dans le respect de leur droit national applicable.

(2) Le présent accord ne porte pas atteinte aux dispositions nationales relatives à l'extradition et à d'autres formes d'entraide judiciaire en matière pénale ou à l'assistance administrative et à l'entraide judiciaire en matière fiscale ni aux autres obligations des Parties contractantes découlant d'instruments internationaux bilatéraux et multilatéraux. Le présent accord ne sert pas de base pour une requête visant la transmission de données ou d'informations destinées à être utilisées comme moyen de preuve dans le cadre d'une procédure pénale. Les données ou informations transmises sur la base du présent accord ne doivent pas être utilisées à ces fins sans que la Partie contractante les transmettant ait donné son accord préalable dans le respect du droit national et en conformité avec les instruments internationaux bilatéraux ou multilatéraux applicables relatifs à l'entraide en matière pénale.

Article 13

Entrée en vigueur et expiration d'instruments internationaux antérieurs

(1) Le présent accord entre en vigueur à la date de la réception de la deuxième des deux notifications par laquelle l'une des Parties contractantes informe l'autre Partie contractante de l'accomplissement des procédures internes nécessaires à son entrée en vigueur.

(2) Dès que le présent accord entre en vigueur, il abroge l'Accord de coopération du 7 avril 2003 entre le Gouvernement de la République tunisienne et le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne dans le domaine de la lutte contre les infractions graves.

(3) Le présent accord peut être révisé d'un commun accord à la demande de l'une des Parties contractantes. Les modifications adoptées entrent en vigueur conformément à la procédure prévue à l'alinéa premier du présent article.

Article 14

Durée de validité

Le présent accord est conclu pour une durée indéterminée. Chacune des Parties contractantes peut le dénoncer par la voie diplomatique sous forme écrite. L'accord cessera d'être applicable trois mois après réception de la dénonciation par l'autre Partie contractante.

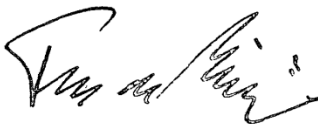
Article 15

Enregistrement

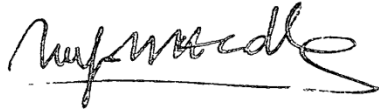
Dès son entrée en vigueur, le présent accord sera enregistré sans délai auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies par le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne conformément à l'article 102 de la Charte des Nations Unies. L'autre Partie contractante sera informée de l'accomplissement de l'enregistrement et du numéro d'enregistrement attribué par l'Organisation des Nations Unies dès que l'enregistrement aura été confirmé par le Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies.

Fait à Berlin le 26.09.2016 en double exemplaire,
en langues allemande, arabe et française, les trois textes faisant foi. En cas de divergences dans l'interprétation du texte allemand et du texte arabe, le texte français prévaudra.

Pour le Gouvernement de
la République fédérale d'Allemagne



Pour le Gouvernement de
la République tunisienne



[GERMAN TEXT – TEXTE ALLEMAND]

Abkommen

zwischen

der Regierung der Bundesrepublik Deutschland

und

der Regierung der Tunesischen Republik

über

die Zusammenarbeit im Sicherheitsbereich

Die Regierung der Bundesrepublik Deutschland
und
die Regierung der Tunesischen Republik,
im Folgenden als „Vertragsparteien“ bezeichnet -

bestrebt, die freundschaftlichen Beziehungen zwischen der Bundesrepublik Deutschland und der Tunesischen Republik weiter zu festigen und zu entwickeln,

in der Überzeugung, dass die Zusammenarbeit für die wirksame Verhütung, Bekämpfung und Aufklärung von Straftaten, insbesondere der organisierten und der schweren Kriminalität, des Terrorismus, der Betäubungsmittel- und Grundstoffkriminalität, des illegalen Waffenhandels sowie der illegalen Migration und Einschleusung von Personen unter Wahrung des Flüchtlingsschutzes, von großer Bedeutung ist,

in dem Wunsch, sich gegenseitig zu unterstützen und im Bereich der gegenseitigen Hilfe bei Katastrophen oder schweren Unglücksfällen zu Gunsten der Bevölkerung stärker zusammenzuarbeiten,

geleitet von dem Bestreben, die Bürger ihrer Staaten und andere Personen in ihrem Hoheitsgebiet wirksam vor Straftaten zu schützen,

in Anbetracht dessen, dass Wanderungsströme eine große Herausforderung darstellen, der sich die Gesellschaften und die Vertragsparteien derzeit gegenüber sehen,

entschlossen, an der Zusammenarbeit zwischen Herkunfts-, Transit- und Zielstaaten der Migration zwischen Afrika und Europa aktiv mitzuwirken,

eingedenk der Ziele und Grundsätze der völkerrechtlichen Übereinkünfte, die für beide Staaten verbindlich sind, sowie der Resolutionen der Vereinten Nationen und ihrer Sonderorganisationen im Bereich der Kriminalitäts- und Terrorismusbekämpfung und der humanitären Hilfe sowie der Gemeinsamen Absichtserklärung vom 13. Dezember 2011 zwischen der Bundesanstalt Technisches Hilfswerk der Bundesrepublik Deutschland (THW) und dem Amt für Zivilschutz der Tunesischen Republik (ONPC) -

sind wie folgt übereingekommen:

Artikel 1
Gegenstand der Zusammenarbeit

Die Vertragsparteien arbeiten nach Maßgabe ihres innerstaatlichen Rechts durch ihre zuständigen Stellen bei der Verhütung, der Bekämpfung und der Aufklärung von Straftaten der organisierten und der schweren Kriminalität, des Terrorismus sowie im Bereich der Migration und der technischen Hilfe bei Katastrophen oder schweren Unglücksfällen zusammen.

Artikel 2
Zusammenarbeit im Bereich der organisierten und schweren Kriminalität
und des Terrorismus

(1) Die Vertragsparteien arbeiten nach Maßgabe ihres innerstaatlichen Rechts bei der Verhütung, der Bekämpfung und der Aufklärung von Straftaten der organisierten und der schweren Kriminalität und des Terrorismus zusammen, insbesondere in den folgenden Bereichen:

1. Straftaten gegen das Leben, den Körper und die Gesundheit sowie die persönliche Freiheit;
2. Terrorismus und Terrorismusfinanzierung;
3. unerlaubter Anbau, unerlaubte Herstellung, Gewinnung, Verarbeitung, Lagerung, Ein-, Aus- und Durchfuhr von sowie unerlaubter Handel mit Betäubungsmitteln (Suchtstoffe, psychotrope Stoffe) sowie Stoffen, die häufig für die unerlaubte Herstellung von Betäubungsmitteln verwendet werden (Grundstoffe);
4. Arzneimittelkriminalität;

5. Zuhälterei und Menschenhandel;
6. Einschleusung von Personen und illegale Migration;
7. unerlaubte Herstellung, unerlaubter Handel mit und Schmuggel von Waffen, Munition und Sprengstoff sowie von chemischen Gefahrstoffen und Waffen, von biologischen Agenzien und Waffen sowie von radioaktiven und nuklearen Stoffen und Waffen;
8. unerlaubter Handel mit Waren, Software und Technologien mit einem möglichen doppelten Verwendungszweck;
9. unerlaubter Handel mit Kulturgut;
10. Erpressung, Schutzgelderpressung und erpresserischer Menschenraub;
11. Herstellung und Verbreitung von Falschgeld, Fälschung von unbaren Zahlungsmitteln oder Wertpapieren sowie Verwendung gefälschter unbarer Zahlungsmittel oder Wertpapiere;
12. Herstellung falscher und Verfälschung amtlicher Dokumente und Urkunden;
13. Eigentumskriminalität;
14. internationale Verschiebung von Kraftfahrzeugen,
15. Betrug, einschließlich Subventionsbetrug;
16. Steuer- und Zollhinterziehung;
17. Korruption;
18. Falschspiel und unerlaubtes Glücksspiel;

19. Geldwäsche;
20. Straftaten gegen die Umwelt;
21. Computerkriminalität;
22. Straftaten gegen das geistige Eigentum bzw. Produkt- und Markenpiraterie.

(2) Zu diesem Zweck werden die Vertragsparteien im Rahmen ihrer Möglichkeiten und der zur Verfügung stehenden Mittel nach Maßgabe des Artikels 12

1. Fachleute zur gegenseitigen Information über Arten und Methoden der Kriminalitätsverhütung und -bekämpfung und für besondere Formen der Kriminalitätsbekämpfung und der Kriminaltechnik austauschen;
2. einander Informationen und Personalien zu Tatbeteiligten an Straftaten, über Strukturen der Tätergruppen und kriminellen Organisationen und die Verbindungen zwischen ihnen, typisches Täter- und Gruppenverhalten, den Sachverhalt, insbesondere die Tatzeit, den Tatort, die Begehungsweise, die Tatmittel, Besonderheiten sowie die verletzten Strafnormen und getroffenen Maßnahmen nach Maßgabe des Artikels 10 mitteilen, soweit dies für die Verhütung, Bekämpfung und Aufklärung von Straftaten von erheblicher Bedeutung oder zur Abwehr einer erheblichen Gefahr für die öffentliche Sicherheit im Einzelfall erforderlich ist;
3. auf Ersuchen die nach dem Recht der jeweils ersuchten Vertragspartei zulässigen operativen Maßnahmen durchführen, wobei sie die Anwesenheit von Vertretern der zuständigen Behörden der anderen Vertragspartei bei der Durchführung operativer Maßnahmen gestatten können;
4. bei operativen Ermittlungen durch aufeinander abgestimmte polizeiliche Maßnahmen zusammenarbeiten und dabei personell, materiell und organisatorisch Unterstützung leisten;

5. gemeinsame Maßnahmen zur Verhütung, Bekämpfung und Aufklärung unerlaubter Handlungen mit Betäubungsmitteln und Grundstoffen nach Artikel 2 Absatz 1 Nummer 3 durchführen;
6. Erfahrungen und Informationen insbesondere über gebräuchliche Methoden der internationalen Kriminalität sowie neue Erscheinungsformen der Straftatbegehung austauschen;
7. Erfahrungen über Prävention und Bekämpfung von terroristischen Straftaten, bei denen chemische Stoffe und Waffen eingesetzt werden sowie über moderne Techniken zur Bewältigung der Folgen entsprechender Freisetzungen austauschen;
8. bei Bedarf im Bereich der kriminalistischen und kriminologischen Forschung zusammenarbeiten und Forschungsergebnisse austauschen;
9. im Bereich der kriminalistischen Begutachtung zusammenarbeiten;
10. einander Muster von Gegenständen, die aus Straftaten erlangt oder für diese verwendet worden sind oder mit welchem Missbrauch getrieben wird, zur Verfügung stellen;
11. einander bei der Aus- und Fortbildung, insbesondere durch die Durchführung von Seminaren, Lehrgängen und praktischen Übungen, die Entsendung von Fachleuten zum Erfahrungsaustausch sowie die Erarbeitung von Aus- und Fortbildungsprogrammen unterstützen;
12. nach Maßgabe der zur Verfügung stehenden personellen und finanziellen Ressourcen der jeweiligen Vertragspartei im Einzelfall technische Unterstützung leisten;
13. nach Bedarf und im Rahmen konkreter Ermittlungsverfahren zur Vorbereitung und Durchführung gemeinsamer Maßnahmen Arbeitstreffen abhalten.

(3) Die Vertragsparteien arbeiten insbesondere in den Fällen zusammen, in denen kriminelle oder terroristische Handlungen oder Vorbereitungen zu solchen Handlungen im Hoheitsgebiet einer der Vertragsparteien begangen werden und es Hinweise dafür gibt, dass diese Handlungen auch das Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei betreffen oder deren Sicherheit bedrohen können.

Artikel 3

Zusammenarbeit im Bereich der Migration

(1) Im Rahmen ihrer Möglichkeiten und der zur Verfügung stehenden Mittel unterstützt die Regierung der Bundesrepublik Deutschland die Regierung der Tunesischen Republik bei der Gestaltung und Umsetzung von gesetzlichen Regelungen und von Maßnahmen des Kapazitätsaufbaus im Migrationsmanagement, um eine geordnete und kooperative Steuerung der Migration zu erreichen. Diese gesetzlichen Regelungen und Maßnahmen umfassen insbesondere folgende Bereiche:

1. Sicherstellung des Schutzes der Rechte von Migranten und Flüchtlingen entsprechend den internationalen Standards;
2. Bereitstellung von Informations- und Orientierungsleistungen
 - a) zu legalen Migrationswegen in das Gebiet von Mitgliedstaaten der Europäischen Union (EU) und insbesondere zu den rechtlichen und tatsächlichen Rahmenbedingungen der (befristeten) Zuwanderung Drittstaatsangehöriger, zum Bedarf der Arbeitsmärkte sowie zu den Lebens- und Arbeitsbedingungen der unterschiedlichen Zielstaaten innerhalb der EU;
 - b) zu den mit illegaler Migration verbundenen Risiken, insbesondere der Migration mit Hilfe von Schleusern.

(2) Zum Zweck der Zusammenarbeit im Bereich der illegalen Migration werden die Vertragsparteien im Rahmen ihrer Möglichkeiten und der zur Verfügung stehenden Mittel nach Maßgabe des Artikels 12

1. Schulungen von Bediensteten von Konsulaten und Migrationsbehörden beider Vertragsparteien, darunter spezielle Schulungen zur Begutachtung falscher und verfälschter amtlicher Dokumente und Urkunden und zur Anwendung biometrischer Verfahren durchführen;
2. die Zusammenarbeit mit Nachbar- und Transitstaaten zur Verbesserung und Verstärkung von Grenzkontrollen fördern;
3. die Einführung biometrischer Verfahren und die Gewährleistung der Sicherheit der nationalen Identitätsdokumente unterstützen;
4. die Durchführung von Sensibilisierungs- und Informationskampagnen zu den Risiken von illegaler Migration, Schleusungskriminalität und Menschenhandel fördern.

Artikel 4

Zusammenarbeit im Bereich des Katastrophenschutzes

(1) Die Vertragsparteien arbeiten im Rahmen ihrer Möglichkeiten und der zur Verfügung stehenden Mittel nach Maßgabe ihres innerstaatlichen Rechts und auf freiwilliger Basis bei der Ausbildung und Ausstattung im Bereich des Katastrophenschutzes und bei der Bewältigung von Katastrophen und schweren Unglücksfällen zusammen.

(2) Zu diesem Zweck werden die Vertragsparteien nach Maßgabe des Artikels 12 den Informations- und Erfahrungsaustausch zwischen Behörden und Fachleuten verstärken, indem

1. bedarfsorientiert Fachleute ihr Wissen über Arten und Methoden der technischen Hilfe bei Katastrophen oder schweren Unglücksfällen sowie zu den Kernbereichen des nationalen Bevölkerungsschutzes, wie dem Aufbau integrierter Warnsysteme, dem Schutz kritischer Infrastrukturen, der Risikoanalyse und dem Schutz vor chemischen, biologischen, radiologischen und nuklearen Gefahren (CBRN-Gefahren), austauschen;

2. die gegenseitige Unterstützung bei der Fort- und Fachausbildung von Führungskräften intensiviert wird;
3. nach Möglichkeit gemeinsame Übungen vorbereitet und durchgeführt werden;
4. entsprechend der Verfügbarkeit an Personal und Ausrüstung Teams zur Bewältigung der Folgen bei Katastrophen und schweren Unglücksfällen entsendet werden.

Artikel 5

Entsendung von Verbindungsbeamten

(1) Eine Vertragspartei kann bei Bedarf mit Zustimmung der anderen Vertragspartei Verbindungsbeamte entsenden.

(2) Die Verbindungsbeamten werden ohne selbstständige Wahrnehmung hoheitlicher Befugnisse unterstützend und beratend tätig. Sie erteilen Auskünfte und erledigen ihre Aufgaben im Rahmen der Weisungen der entsendenden Vertragspartei unter Beachtung des innerstaatlichen Rechts der empfangenden Vertragspartei.

Artikel 6

Sicherheit von Reisedokumenten

Die Vertragsparteien verpflichten sich, die Fälschungssicherheit von Reisedokumenten auf höchstem Niveau zu gewährleisten. In Anbetracht dessen, dass beide Staaten Reisedokumente verwenden, die internationalen Standards genügen, werden sie diese in Zukunft hinsichtlich der Einhaltung der von der Internationalen Zivilluftfahrtorganisation (ICAO) empfohlenen Mindestsicherheitsstandards für maschinenlesbare Reisedokumente überprüfen und gegebenenfalls so bald wie möglich anpassen. Außerdem treiben sie die notwendigen technischen Entwicklungsarbeiten voran, um biometrische Merkmale in ihre jeweiligen Reisedokumente aufzunehmen, soweit nicht bereits geschehen. Beide Vertragsparteien unterstützen die Standardisierungsbemühungen der ICAO unter

Berücksichtigung der diesbezüglichen Empfehlungen. Die Vertragsparteien arbeiten im Bereich der Sicherheit von Reisedokumenten zusammen, unterrichten einander über die für ihre jeweiligen Reisedokumente getroffenen Maßnahmen und tauschen Muster der Reisedokumente aus.

Artikel 7 Informationsersuchen

(1) Die Übermittlung von Informationen erfolgt vorbehaltlich des innerstaatlichen Rechts der Vertragsparteien durch die nach Artikel 8 zuständigen Stellen der einen Vertragspartei auf schriftliches Ersuchen der zuständigen Stellen der anderen Vertragspartei. In dringenden Fällen kann das Ersuchen auch mündlich übermittelt werden, es muss jedoch unverzüglich schriftlich bestätigt werden.

(2) Das Ersuchen nach Absatz 1 erfolgt in deutscher, englischer, französischer oder in einer anderen von den Vertragsparteien vereinbarten Sprache und enthält insbesondere

1. Angaben zum Zweck des Ersuchens,
2. die zur Erfüllung des Ersuchens erforderlichen Informationen,
3. die Angabe, welche Informationen übermittelt werden sollen und
4. die Fristen für die Erfüllung des Ersuchens, soweit dies notwendig ist.

(3) Die zuständigen Stellen der einen Vertragspartei teilen nach Maßgabe ihres innerstaatlichen Rechts den zuständigen Stellen der anderen Vertragspartei auch ohne Ersuchen Informationen mit, wenn diese für die andere Vertragspartei bei der Verhütung, Bekämpfung und Aufklärung von Straftaten der organisierten und der schweren Kriminalität von Bedeutung sind.

(4) Übermittelte Informationen dürfen nicht ohne vorherige schriftliche Zustimmung der übermittelnden Vertragspartei an Dritte weitergegeben werden.

Artikel 8
Zuständige Stellen

(1) Zum Zweck der Durchführung dieses Abkommens erfolgt die Zusammenarbeit der Vertragsparteien unmittelbar zwischen den nachfolgend genannten zuständigen Stellen und von diesen jeweils benannten Fachleuten:

1. Zuständige Stellen sind auf Seiten der Regierung der Bundesrepublik Deutschland:
 - a) Bundesministerium des Innern,
 - b) Bundesministerium der Finanzen,
 - c) Bundesministerium für Gesundheit,
 - d) Bundeskriminalamt,
 - e) Bundespolizeipräsidium,
 - f) Zollkriminalamt,
 - g) Bundesinstitut für Arzneimittel und Medizinprodukte,
 - h) Bundesamt für Bevölkerungsschutz und Katastrophenhilfe,
 - i) Bundesanstalt Technisches Hilfswerk.
2. Zuständige Stellen sind auf Seiten der Regierung der Tunesischen Republik:
 - a) Innenministerium,
 - b) Finanzministerium (Zoll),

c) Justizministerium,

d) Gesundheitsministerium.

(2) Die Vertragsparteien zeigen einander auf diplomatischem Weg Änderungen der Zuständigkeiten oder Bezeichnungen der Stellen an, die dieses Abkommen durchführen.

Artikel 9

Konsultationen und Durchführungsprotokoll

Die Vertragsparteien halten bei Bedarf nach Vereinbarung Konsultationen ab, um der Zusammenarbeit nach den Artikeln 1 bis 4 mehr Wirksamkeit zu verleihen. Einzelheiten und Verfahren der in den Artikeln 1 bis 4 vereinbarten Zusammenarbeit können gesondert schriftlich festgelegt werden.

Artikel 10

Schutz personenbezogener Daten

Unter Beachtung des innerstaatlichen Rechts jeder Vertragspartei erfolgen Übermittlung und Verwendung von personenbezogenen Daten, im Folgenden als „Daten“ bezeichnet, im Rahmen dieses Abkommens durch die in Artikel 8 genannten Stellen der Vertragsparteien nach Maßgabe folgender Bestimmungen:

1. Die empfangende Stelle einer Vertragspartei unterrichtet die übermittelnde Stelle der anderen Vertragspartei auf Ersuchen über die Verwendung der übermittelten Daten und über die dadurch erzielten Ergebnisse.
2. Die Verwendung der Daten durch die empfangende Stelle ist nur zu den in diesem Abkommen bezeichneten Zwecken und zu den durch die übermittelnde Stelle vorgegebenen Bedingungen zulässig. Die Verwendung ist darüber hinaus zur Verhütung und Aufklärung von Straftaten von erheblicher Bedeutung sowie zum

Zweck der Abwehr von erheblichen Gefahren für die öffentliche Sicherheit zulässig.

3. Die übermittelnde Stelle ist verpflichtet, auf die Richtigkeit der zu übermittelnden Daten sowie auf die Erforderlichkeit und Verhältnismäßigkeit in Bezug auf den mit der Übermittlung verfolgten Zweck zu achten. Dabei sind die nach dem jeweiligen innerstaatlichen Recht geltenden Übermittlungsverbote zu beachten. Die Übermittlung der Daten unterbleibt, wenn die übermittelnde Stelle Grund zu der Annahme hat, dass dadurch gegen den Zweck eines innerstaatlichen Gesetzes verstoßen würde oder schutzwürdige Interessen der betroffenen Personen beeinträchtigt würden. Erweist sich, dass unrichtige Daten oder Daten, die nicht übermittelt werden durften, übermittelt worden sind, so ist dies der empfangenden Stelle unverzüglich mitzuteilen. Diese ist verpflichtet, die Berichtigung oder Löschung unverzüglich vorzunehmen.
4. Dem Betroffenen ist auf Antrag über die zu ihm vorhandenen Daten sowie über deren vorgesehenen Verwendungszweck Auskunft zu erteilen. Sein Recht auf Auskunftserteilung richtet sich nach dem innerstaatlichen Recht der Vertragspartei, in deren Hoheitsgebiet die Auskunft beantragt wird. Die Erteilung einer solchen Auskunft kann verweigert werden, wenn das Interesse des Staates, die Auskunft nicht zu erteilen, das Interesse des Antragstellers überwiegt.
5. Wird jemand im Zusammenhang mit Datenübermittlungen nach diesem Abkommen rechtswidrig geschädigt, so ist ihm die empfangende Stelle nach Maßgabe ihres innerstaatlichen Rechts zum Ersatz des Schadens verpflichtet. Sie kann sich gegenüber dem Geschädigten nicht darauf berufen, dass der Schaden durch die übermittelnde Stelle verursacht worden ist. Leistet die empfangende Stelle Schadensersatz wegen eines Schadens, der durch die Verwendung von unrichtig oder unzulässigerweise übermittelten Daten verursacht wurde, erstattet die übermittelnde Stelle der empfangenden Stelle den Gesamtbetrag des geleisteten Ersatzes.
6. Die übermittelnde Stelle weist bei der Übermittlung von Daten auf die nach ihrem innerstaatlichen Recht vorgesehenen Fristen für die Aufbewahrung dieser Daten hin, nach deren Ablauf sie gelöscht werden müssen. Unabhängig von diesen Fristen

ten sind die übermittelten Daten zu löschen, sobald sie für den Zweck, für den sie übermittelt worden sind, nicht mehr erforderlich sind.

7. Die übermittelnde und die empfangende Stelle stellen sicher, dass die Übermittlung und der Empfang der Daten aktenkundig gemacht werden.
8. Die übermittelnde und die empfangende Stelle sind verpflichtet, die übermittelten Daten wirksam gegen unbefugten Zugang, unbefugte Veränderung und unbefugte Bekanntgabe zu schützen.

Artikel 11

Grenzen der Zusammenarbeit

(1) Jede Vertragspartei kann die Zusammenarbeit nach diesem Abkommen ganz oder teilweise verweigern oder von Bedingungen abhängig machen, wenn die Zusammenarbeit

1. ihre Souveränität, ihre Sicherheit oder andere wesentliche Interessen beeinträchtigt,
2. im Widerspruch zu ihrem innerstaatlich anwendbaren Recht steht und besonders bei technischer Hilfe nach Katastrophen und schweren Unglücksfällen in die Zuständigkeit der deutschen Bundesländer fällt,
3. ihre Ermittlungen oder laufenden Maßnahmen gefährdet,
4. einer in ihrem Hoheitsgebiet erlassenen richterlichen Anordnung widerspricht,
5. sich auf eine Handlung bezieht, die nach dem Recht der ersuchten Partei nicht strafbar ist.

(2) Die die Zusammenarbeit ablehnende Vertragspartei hat die ersuchende Vertragspartei über die der Ablehnung zugrunde liegenden Gründe schriftlich zu informieren.

Artikel 12

Beachtung der Gesetze und sonstigen Vorschriften der Vertragsparteien und Verhältnis zu anderen völkerrechtlichen Übereinkünften

(1) Die Zusammenarbeit der Vertragsparteien in allen in diesem Abkommen genannten Bereichen erfolgt nach Maßgabe ihres innerstaatlich anwendbaren Rechts.

(2) Dieses Abkommen berührt weder die innerstaatlichen Bestimmungen über die Auslieferung und die sonstige Rechtshilfe in Strafsachen sowie über die Amts- und Rechtshilfe in Fiskalsachen noch sonstige in zweiseitigen und mehrseitigen völkerrechtlichen Übereinkünften enthaltenen Verpflichtungen der Vertragsparteien. Dieses Abkommen dient nicht als Grundlage für Ersuchen um die Übermittlung von Daten oder Informationen zum Zweck der Verwendung als Beweismittel in Strafverfahren. Auf der Grundlage dieses Abkommens übermittelte Daten und Informationen dürfen zu diesem Zweck nicht ohne die vorherige Zustimmung der übermittelnden Vertragspartei, die nach Maßgabe des innerstaatlichen Rechts und in Übereinstimmung mit den anwendbaren zweiseitigen oder mehrseitigen völkerrechtlichen Übereinkünften über die Rechtshilfe in Strafsachen zu erteilen ist, verwendet werden.

Artikel 13

Inkrafttreten und Außerkrafttreten vorheriger völkerrechtlicher Übereinkünfte

(1) Dieses Abkommen tritt an dem Tag in Kraft, an dem die zweite der beiden Notifikationen eingeht, mit der eine der Vertragsparteien der anderen Vertragspartei mitteilt, dass die innerstaatlichen Voraussetzungen für sein Inkrafttreten erfüllt sind.

(2) Dieses Abkommen setzt mit seinem Inkrafttreten das Abkommen vom 7. April 2003 zwischen der Regierung der Bundesrepublik Deutschland und der Regierung der Tunesischen Republik über die Zusammenarbeit bei der Bekämpfung von Straftaten von erheblicher Bedeutung außer Kraft.

(3) Auf Ersuchen einer der Vertragsparteien kann im Einvernehmen dieses Abkommen überarbeitet werden. Die verabschiedeten Änderungen treten nach dem in Absatz 1 vorgesehenen Verfahren in Kraft.

Artikel 14
Geltungsdauer

Dieses Abkommen wird auf unbestimmte Zeit geschlossen. Es kann von jeder Vertragspartei auf diplomatischem Wege schriftlich gekündigt werden. Das Abkommen tritt drei Monate nach Zugang der Kündigung bei der anderen Vertragspartei außer Kraft.

Artikel 15
Registrierung

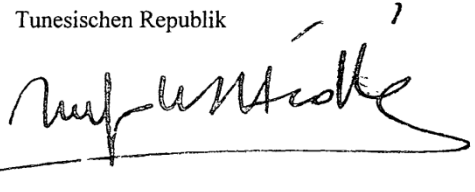
Die Registrierung dieses Abkommens beim Sekretariat der Vereinten Nationen nach Artikel 102 der Charta der Vereinten Nationen wird unverzüglich nach seinem Inkrafttreten von der Regierung der Bundesrepublik Deutschland veranlasst. Die andere Vertragspartei wird unter Angabe der VN-Registrierungsnummer von der erfolgten Registrierung unterrichtet, sobald diese vom Sekretariat der Vereinten Nationen bestätigt worden ist.

Geschehen zu *Berlin* am *26.09.2016* in zwei Urschriften,
jede in deutscher, arabischer und französischer Sprache, wobei jeder Wortlaut verbindlich
ist. Bei unterschiedlicher Auslegung des deutschen und des arabischen Wortlauts ist der
französische Wortlaut maßgebend.

Für die Regierung der
Bundesrepublik Deutschland



Für die Regierung der
Tunesischen Republik



[TRANSLATION – TRADUCTION]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE FEDERAL REPUBLIC OF GERMANY AND THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TUNISIA ON COOPERATION IN THE FIELD OF SECURITY

The Government of the Federal Republic of Germany and the Government of the Republic of Tunisia, hereinafter referred to as the “Contracting Parties”,

Seeking to further consolidate and develop the friendly relations between the Federal Republic of Germany and the Republic of Tunisia,

Convinced that cooperation is of great significance in effectively preventing, combating and investigating crime, in particular organized and serious crime, terrorism, drug- and precursor-related crime, trafficking in arms, and illegal migration and smuggling of persons, while ensuring that refugees are protected,

Desiring to support each other and, with regard to mutual assistance related to disasters and serious accidents, to cooperate more closely in the interests of their populations,

Desiring to effectively protect the citizens of their States and other persons in their territory against crime,

Noting that migration flows are a serious challenge currently facing societies and the Contracting Parties,

Determined to participate actively in the cooperation between States of origin, transit and destination in the migration between Africa and Europe,

Mindful of the objectives and principles of the international agreements by which both States are bound, the resolutions of the United Nations and the its specialized agencies in the fight against crime and terrorism, and in humanitarian assistance, and the joint declaration of intent of 13 December 2011 of the Bundesanstalt Technisches Hilfswerk (Federal Agency for Technical Relief, THW) of the Federal Republic of Germany and the Office National de la Protection Civile (National Office for Civil Protection, ONPC) of the Republic of Tunisia,

Have agreed as follows:

Article 1. Areas of cooperation

The Contracting Parties shall cooperate through their competent bodies, in accordance with their domestic law, in preventing, combating and investigating organized and serious crime, and terrorism, as well as offences related to migration, and to technical assistance related to disasters and serious accidents.

Article 2. Cooperation in the area of organized and serious crime, and terrorism

(1) The Contracting Parties shall, in accordance with their domestic law, cooperate in preventing, combating and investigating organized and serious crime, and terrorism, in particular in the following areas:

1. Crimes causing death, bodily harm, or harm to health or personal freedom;

2. Terrorism and the financing of terrorism;
3. Illicit cultivation, manufacture, production, processing, storage, import, export and transit of or trafficking in drugs (narcotics and psychotropic substances) and substances frequently used for the illicit manufacture of drugs (precursors);
4. Pharmaceutical crime;
5. Pimping and trafficking in persons;
6. Smuggling of persons, and illegal migration;
7. Illicit manufacture of, or trafficking in or smuggling of, weapons, ammunition and explosives; hazardous chemicals and chemical weapons; biological agents and weapons; and radioactive and nuclear substances and weapons;
8. Trafficking in goods, software and technologies with the potential for dual use;
9. Trafficking in cultural property;
10. Extortion, racketeering and kidnapping for ransom;
11. Production and dissemination of counterfeit currency, counterfeiting of non-cash means of payment and securities, and use of counterfeit non-cash means of payment and securities;
12. Counterfeiting or forgery of official documents and certificates;
13. Property crime;
14. International trafficking in motor vehicles;
15. Fraud, including subsidy fraud;
16. Tax evasion and customs fraud;
17. Corruption;
18. Cheating at gambling, and illicit gambling;
19. Money-laundering;
20. Environmental crimes;
21. Computer crime;
22. Intellectual property crime, including piracy related to products and brands.

(2) To that end, the Contracting Parties shall, as far as possible and using the means available, in accordance with article 12:

1. Hold exchanges of experts to share information on ways and methods of preventing and combating crime, specific forms of combating crime, and forensics;

2. Communicate to each other, in accordance with article 10, information on and particulars of perpetrators of crimes; structures of and links between criminal groups and organizations; typical behaviours of criminals and groups; and the facts of cases, in particular the time and place of the offence, the way in which and means by which it was committed, and specific characteristics, such as the provisions of criminal law violated and the measures taken, as necessary in order to prevent, combat and investigate a crime of major significance or avert a substantial threat to public security;

3. Upon request, take the operational measures permitted under the law of the requested Contracting Party, in which case they may allow representatives of the competent authorities of the other Contracting Party to be present when the operational measures are taken;

4. Cooperate in operational investigations through coordinated police measures and the provision of personnel-related, material and organizational support;

5. Take joint action to prevent, combat and investigate the illicit acts involving drugs and precursors referred to in article 2, paragraph 1, subparagraph 3;

6. Exchange experiences and information, in particular regarding common international criminal methods and emerging forms of crime;

7. Exchange experiences in preventing and combating terrorist offences involving the use of chemical substances and weapons, and in modern techniques to address the effects of the resulting emissions;

8. Cooperate, as required, in the area of forensic and criminological research, and exchange research findings;

9. Cooperate in the area of forensic investigation;

10. Provide each other with samples of items that were obtained through or have been used for crimes, or that are used illicitly;

11. Support each other in initial and continuous training, in particular by holding seminars, courses and practical exercises, seconding experts to exchange experiences, and developing initial and continuous training programmes;

12. Provide each other with technical support in individual cases, as staffing levels and financial resources permit;

13. When necessary in relation to specific investigative procedures, hold working meetings to prepare and implement joint measures.

(3) The Contracting Parties shall, in particular, cooperate in cases involving criminal or terrorist acts or preparations for such acts in the territory of one of the Contracting Parties, where there is reason to believe that those acts also affect the territory of the other Contracting Party or may threaten that Party's security.

Article 3. Cooperation in the area of migration

(1) The Government of the Federal Republic of Germany shall support the Government of the Republic of Tunisia, as far as possible and within its available resources, in developing and implementing legal regulations and capacity-building measures in the area of migration management so as to achieve orderly and cooperative migration control. In particular, the legal regulations and measures shall encompass the following:

1. Safeguarding the rights of migrants and refugees in accordance with international standards;

2. Providing information and guidance services related to:

- (a) Legal migration paths to the territory of the States members of the European Union (EU), in particular the legal and factual preconditions for (limited-period) immigration by third-State nationals to meet the needs of the labour market, and the living and working conditions in the various destination States within the EU;
- (b) The risks associated with illegal migration, in particular migration with the help of smugglers.

(2) To facilitate cooperation in the area of illegal migration, the Contracting Parties shall, as far as possible and within their available resources, and in accordance with article 12:

1. Conduct training for staff of consulates and migration authorities of both Contracting Parties, including special training in the identification of counterfeit and forged official documents and certificates, and in the application of biometric procedures;

2. Promote cooperation with neighbouring and transit States to improve and reinforce border checks;

3. Support the introduction of biometric procedures and ensure the security of national identification documents;

4. Promote the introduction of awareness-raising and information campaigns about the risks of illegal migration, the smuggling of migrants and trafficking in persons.

Article 4. Cooperation in the area of civil protection

(1) The Contracting Parties shall, as far as possible and within their available resources, in accordance with their domestic law, and on a voluntary basis, cooperate in the area of civil protection training and equipment, and in the management of disasters and serious accidents.

(2) To that end, the Contracting Parties shall enhance the exchange of information and experiences between authorities and experts in accordance with article 12, as follows:

1. On the basis of actual requirements, experts shall share their knowledge of types and methods of technical assistance provided in relation to disasters or serious accidents, and of the core tasks of national civil protection efforts, such as the establishment of integrated early-warning systems, the protection of critical infrastructure, and risk analysis and protection against chemical, biological, radiological and nuclear hazards (CBRN hazards);

2. Mutual support in the continuous training and professional development of managers shall be intensified;

3. Joint exercises shall be prepared and held as far as possible;

4. Teams shall be sent to address the consequences of disasters and serious accidents, depending on the availability of staff and equipment.

Article 5. Secondment of liaison officers

(1) A Contracting Party may second liaison officers as needed, subject to the consent of the other Contracting Party;

(2) Liaison officers shall work in a supporting and advisory capacity, without independently exercising public powers. They shall provide information and carry out their duties in accordance with the instructions of the seconding Contracting Party and in compliance with the domestic law of the receiving Contracting Party.

Article 6. Security of travel documents

The Contracting Parties shall ensure the highest level of protection of travel documents against forgery. As both States use travel documents that meet international standards, they shall review them in the future for compliance with the minimum security standards for machine-

readable travel documents recommended by the International Civil Aviation Organization (ICAO) and, if necessary, adapt their travel documents as soon as possible. Moreover, they shall advance the technical developments necessary to incorporate biometric information in their travel documents, if they have not already done so. Both Contracting Parties shall support the ICAO standardization efforts in line with the relevant recommendations. The Contracting Parties shall cooperate in the area of travel document security, inform one another about the measures taken with regard to their own travel documents and exchange sample travel documents.

Article 7. Requests for information

(1) Information shall be transmitted, subject to the domestic law of the Contracting Parties, by the competent bodies of one Contracting Party pursuant to article 8, at the written request of the competent bodies of the other Contracting Party. In urgent cases, a request may be made orally, but shall be confirmed in writing without delay.

(2) The request referred to in paragraph 1 shall be made in the German, English or French languages, or in another language agreed upon by the Contracting Parties, and shall include, in particular:

1. Information on the purpose of the request;
2. The information required to comply with the request;
3. An indication of which information is to be transmitted; and
4. The time limits for complying with the request, when necessary.

(3) The competent authorities of one Contracting Party shall, in accordance with its domestic law, share information with the competent authorities of the other Contracting Party, even without a request, if the information is important to the other Contracting Party in preventing, combating or investigating organized and serious crime.

(4) Transmitted information may not be disclosed to third parties without the prior written consent of the transmitting Contracting Party.

Article 8. Competent bodies

(1) For the purpose of implementing this Agreement, cooperation between the Contracting Parties shall be conducted directly by the following competent bodies by experts designated by them:

1. The competent bodies are, for the Government of the Federal Republic of Germany:
 - (a) The Federal Ministry of the Interior;
 - (b) The Federal Ministry of Finance;
 - (c) The Federal Ministry of Health;
 - (d) The Federal Criminal Police Office;
 - (e) The Federal Police Headquarters;
 - (f) The Customs Criminal Investigation Office;
 - (g) The Federal Institute for Medicines and Medicinal Products;
 - (h) The Federal Office of Civil Protection and Disaster Assistance;

- (i) The Federal Agency for Technical Relief.
2. The competent bodies are, for the Government of the Republic of Tunisia:
 - (a) The Ministry of the Interior;
 - (b) The Ministry of Finance (Customs);
 - (c) The Ministry of Justice;
 - (d) The Ministry of Health;

(2) The Contracting Parties shall notify each other through the diplomatic channel of changes in the responsibilities or names of the bodies implementing this Agreement.

Article 9. Consultations and implementing protocol

The Contracting Parties shall, as necessary and by agreement, hold consultations to improve the effectiveness of the cooperation referred to in articles 1 to 4. Details and procedures related to the cooperation referred to in articles 1 to 4 may be set out separately in writing.

Article 10. Protection of personal data

With due regard for the domestic law of each Contracting Party, personal data, hereinafter referred to as “data”, shall be transmitted and used under this Agreement by the bodies of the Contracting Parties specified in article 8, subject to the following provisions:

1. The receiving body of one Contracting Party shall, upon request, inform the transmitting body of the other Contracting Party about the use of the data transmitted and of the results obtained thereby.

2. The receiving body shall use the data only for the purposes set out in this Agreement and under the conditions set out by the transmitting body. In addition, the data shall be used only to prevent and investigate offences of major significance or to avert substantial threats to public security.

3. The transmitting body shall ensure that the data to be transmitted are accurate, and that they are necessary and proportionate with regard to the purpose of the transmission. In addition, prohibitions on transmission under the relevant domestic law shall be observed. Data shall not be transmitted if the transmitting body has reason to believe that doing so would run counter to the purpose of a domestic law or would harm interests of the person concerned that warrant protection. The receiving body shall be informed immediately of any transmission of inaccurate data or of data that should not have been transmitted. It shall correct or delete the data without delay.

4. The person concerned shall be provided, upon request, with information on the data concerning him or her and on the purpose for which they are to be used. That person’s right to obtain information shall be governed by the domestic law of the Contracting Party in whose territory the information is requested. The information may be withheld if the interest of the State in not providing the information outweighs the interest of the applicant.

5. If any person is unlawfully harmed in connection with data transmission carried out under this Agreement, the receiving body shall compensate that person, in accordance with its domestic law, for the harm caused. It may not claim in its defence in relation to the injured party that the harm was caused by the transmitting body. If the receiving body provides compensation

for harm caused by the use of data that are inaccurate or have been unlawfully transmitted, the transmitting body shall reimburse the receiving body for the full amount of the compensation paid.

6. The transmitting body shall, when transmitting data, indicate the time limits stipulated in its domestic law for the storage of such data, after which the data shall be deleted. Regardless of those time limits, the data transmitted shall be deleted as soon as they are no longer needed for the purpose for which they were transmitted.

7. The transmitting and receiving bodies shall ensure that a record is kept of the transmission and receipt of the data.

8. The transmitting and receiving bodies shall protect the transmitted data effectively against unauthorized access, changes and disclosure.

Article 11. Limits of cooperation

(1) Either Contracting Party may refuse to cooperate under this Agreement altogether or in part, or impose conditions on the cooperation, if the cooperation:

1. Infringes on its sovereignty, security or other essential interests;
2. Contradicts applicable law at the domestic level and, in particular in the case of technical assistance following disasters and serious accidents, if the cooperation comes under the jurisdiction of the German Länder;
3. Jeopardizes its investigations or ongoing efforts;
4. Violates a court order issued in its territory;
5. Relates to an act that is not punishable under the law of the requested Party.

(2) The Contracting Party refusing to cooperate shall inform the requesting Contracting Party in writing of its reasons for its refusal.

Article 12. Compliance with laws and regulations of the Contracting Parties, and relationship with other international agreements

(1) Cooperation between the Contracting Parties in all the areas referred to in this Agreement shall be conducted in accordance with their applicable law at the domestic level;

(2) This Agreement shall not affect domestic provisions on extradition, or on other forms of mutual legal assistance in criminal matters or on mutual administrative and legal assistance in fiscal matters, or any other obligations of the Contracting Parties under bilateral or multilateral international agreements. This Agreement shall not serve as a basis for requests to transmit data or information for use as evidence in criminal proceedings. Data and information transmitted the basis of this Agreement shall not be used for that purpose without the prior consent of the transmitting Contracting Party, to be granted in accordance with domestic law and applicable bilateral or multilateral international agreements on mutual assistance in criminal matters.

Article 13. Entry into force and termination of previous international agreements

(1) This Agreement shall enter into force on the date of receipt of the second of the notifications in which one Contracting Party informs the other that the domestic requirements for its entry into force have been fulfilled;

(2) At its entry into force, this Agreement shall supersede the Agreement of 7 April 2003 between the Government of the Federal Republic of Germany and the Government of the Republic of Tunisia concerning cooperation in combating offences of major significance;

(3) This Agreement may be revised by mutual agreement at the request of either Contracting Party. Amendments shall enter into force in accordance with the procedure set out in paragraph 1.

Article 14. Period of validity

This Agreement shall be concluded for an indefinite period. It may be denounced in writing by either Contracting Party through the diplomatic channel. The Agreement shall cease to have effect three months after the day on which the letter of denunciation is received by the other Contracting Party.

Article 15. Registration

The Government of the Federal Republic of Germany shall, in accordance with Article 102 of the Charter of the United Nations, have this Agreement registered with the Secretariat of the United Nations as soon as possible after its entry into force. The other Contracting Party shall be informed of the registration and provided with the United Nations registration number as soon as the registration has been confirmed by the Secretariat of the United Nations.

DONE at Berlin on 26 September 2016 in two originals, each in the German, Arabic and French languages, all texts being equally authentic. In the event of divergent interpretations of the German and Arabic texts, the French text shall prevail.

For the Government of the Federal Republic of Germany:

[SIGNED]

For the Government of the Republic of Tunisia:

[SIGNED]